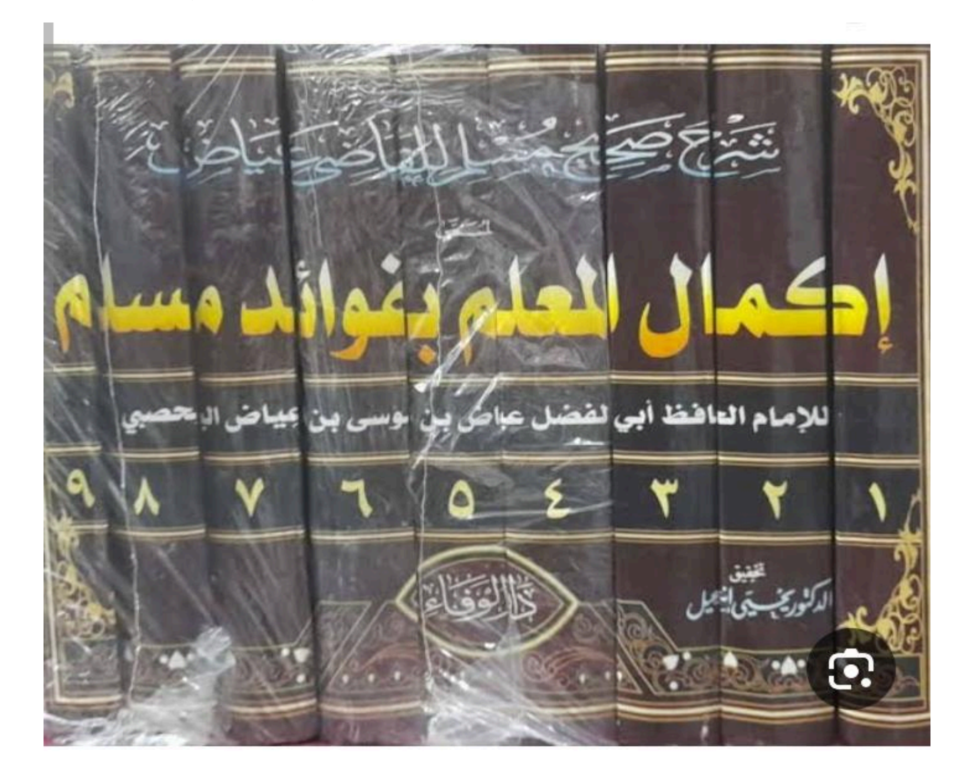
إكمال المعلم بفوائد مسلم



المؤلف

عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)

كشاف الكتاب

القاضي عياض-رحمه الله - مالكي المذهب، غالباً ما يرجح مذهب الإمام مالك، لكنه يخرج عنه ويرجح غيره إذا كان الدليل بخلاف ما رآه الإمام مالك، وهذا من إنصافه -رحمه الله. أما مسائل الاعتقاد فقد سار فيها على طريقة الأشاعرة.

وقد ألف هذا الكتاب إكمالاً لكتاب المعلم، وتلبيةً أيضاً لرغبة كثيرٍ من تلاميذه الذين التمسوا منه أثناء تدريسه لصحيح مسلم أن يشرح الكتاب شرحاً مستقلاً؛ نظراً لكثرة ما يبديه لهم ويذكره من الفوائد والشوارد والنفائس، فاعتذر أولاً لانشغاله بالقضاء، ثم لما ترك القضاء اتجه إلى التأليف، وعزم في البداية على تأليف كتاب مستقل في شرح مسلم؛ لكنه رأى أن من العدل والإنصاف لسابقيه أن يجعل الكتاب مكملاً للنقص الكثير الوارد في المعلم، مع اعتماده أيضاً على تقييد المهمل للجياني، لا شك أن الاعتراف بالسابق أمر مهم ينبغي أن يربى عليه الطلبة، فإذا كان هذا من مثل القاضي عياض الذي يستطيع أن يؤلف ابتداءً أفضل مما كتبه تبعاً فكيف بمن هو دونه!

القاضي عياض - رحمه الله- شرح ما لم يتعرض إليه المازري من متون الأحاديث ببيان المعاني وضبط الألفاظ، واستنباط الأحكام والفوائد وبيان الغامض، وأكمل ما قصر فيه المازري من كلام على بعض الرجال والأسانيد والعلل، ووضح أيضاً كلام المازري والجياني، واستدرك، وصحح عند الحاجة. والكتاب شرْح مصدَّر بالقول، يورد ما يريد أن يشرحه من الصحيح بعد كلمة " قوله"، كما هو الشأن في كثير من الشروح.

في مقدمة الكتاب ذكر القاضي عياض -رحمه الله- السبب الباعث على التأليف، وأنه اعتمد على كتاب المازري وكتاب (تقييد المهمل) لأبي علي الجياني، ثم ذكر أسانيده التي يروي بها صحيح مسلم، ثم بدأ ينقل ما في المعلم مع تعقيبه وتتميمه وتكميله لكلامه، ويلقب المازري بالإمام، فإذا قال القاضي عياض: " قال الإمام"، فمراده المازري. يشير إلى صحيح مسلم بلفظ "الأم"، فيقول: " ذكر في الأم"، أو "جاء في الأم".

ثم ساق ترجمةً مختصرةً في عيون من أخبار الإمام مسلم، وبيان فضل كتابه وقيمته، وثناء الأئمة عليه، ثم شرح المقدمة شرحاً وافياً، ثم بدأ بشرح كتاب الإيمان، ثم الطهارة وهكذا إلى آخر الصحيح.

والقاضي عياض -رحمه الله - لا يسوق متن الصحيح كامل، كما هي عادة غالب الشراح، وإنما يورد منه ما يريد شرحه فقط، والطبعات الجديدة تورد الصحيح كامل، وهو أيضاً لا يضع تراجم للأبواب، وإنما يترجم أحياناً إذا كان الحديث طويلاً فيقول: باب حديث كذا، أو ذكْر حديث كذا، مثل: " ذكْر حديث الإسراء"، "ذكْر حديث التيمم"، وما أشبه ذلك.

جمع القاضي في الشرح بين طريقة الشرح بالمأثور وبين النقد والتمحيص، فيبين المراد من الحديث، ويذكر ما له علاقة به من آيةٍ أو حديث آخر، أو ما أشبه ذلك، ويذكر ما يروى في ذلك عن السلف الصالح، فقد اعتمد أساساً في بيان المعاني على الكتاب والسنة والآثار ولغة العرب، كما أنه استفاد من الشراح السابقين كابن عبد البر في التمهيد، والمهلب في شرح البخاري، والخطابي في معالم السنن، والباجي في المنتقى، والداودي في شرح البخاري، وغير ذلك، هذه من أهم مصادر القاضي عياض في شرحه، وهو مع ذلك لم يكن مجرد ناقل، بل كان ناقداً بصيراً ممحصاً خبيراً، فكثيراً ما يتعقب غيره بإصلاح الغلط، وبيان الوهم.

<u>مقدمته في الكتاب</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ المتقن أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى - رحمة الله عليه ورضوانه -:

الحمد لله المستفتح بحمده كل أمر ذى بال، والصلاة على محمد المصطفى نبيه وعلى آله خير آلٍ بالضراعة إليه جل اسمه فى توفيقى وتسديدى، لما أدبِّره وأحبره من مقالٍ، وأن يخلصه عن التصنُّع لغير وجهه ذى الجلال.

وبعد:

فإنى عند اجتماع طلبة العلم لدىّ فى التفقه فى صحيح الإمام أبى الحسين مسلم ابن الحجاج والوقوف على معاني أخباره، والبحث عن أغواره، والكشف عن أسراره، وإثارة الفقه ودقائق العلم من آثاره، والاقتباس للهُدى وحقائق الدين من جذاه وأنواره، وتقصى ألفاظه عن حِكَمِه واعتباره، وبيان غامضه ومشكله، وتقييد مبهمه ومهمله، والتَّنْبيه على ما وقع من اختلال لبعض رواته، فى أسانيده ومتونه، والبسط لما أشار إليه- رحمة الله فى مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه، ولم يكن فى ذلك كتاب مختص بهذه الأمور، ولا تأليف اعتنى به كالاعتناء بغيره ممن تقَدَّم إلا كتاب شيخنا الحافظ أبى على الحسين بن محمد الغسَّانى الجيَّانى، فى الكلام على مشكل أسانيده فى كتابه الذى ألفَه على هذا الكتاب، وكتاب الصحيح للإمام أبى عبد الله البخارى، المسمَّى بـ «تقييد المهمل»، وكتاب الإمام أبى عبد الله محمد بن على بن إبراهيم المازرى التميمى فى شرح معانيه

المسمى بـ «المُعْلِم»، وإن كان قد أودعه جملة صالحة مما فى كتاب الحافظ أبى على من الكلام على إسناده، وكلا الكتابين نهايةٌ فى فنّه، بالغٌ فى بابه، مودَعُ من فنون المعارف وفوائدها وغرائب علوم الأثر وشواردها، ما تُلقى كُل واحدٍ منها بالقبول، وبلغ الطالب بها من رغبته المأمول.

وكل واحد من الكتابين أجازه لنا مؤلفُه، أعظم الله بذلك أجورهما، وأشرق بما سعيا فيه بين أيديهما وبأيمانهما نورُهما.

لكن الإحاطة على البشر ممتنعةٌ، ومطارح الألباب والأذهان للبحث مُتَّسِعَة، وكثيرًا ما وقفنا فى الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة لم يقع لها هناك تفسير، وفصول محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونُكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحرير، و ألفاظ مهملة تضطرُ إلى الإتقان والتقييد، وكلمات غيَّرها النقلة من حقّها أن نُخرجَ صوابَها إلى الوجود. وعند الوقوف على ما أودعناه هذا التعليق وضَمَّنَّاه الكتابَ الآخر الذى بين أيدينا المُسمَّى بـ «مشارق الأنوار على صحايح الآثار» المشتمل عليها الأمهات الثلاث، موطأ الإمام أبى عبد الله مالك بن أنس المدنى، وصحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، وصحيح الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى - رضى الله عنهم أجمعين ووفَّاهم جزاء صنيعهم - تقفُ على مقدار ما أشرنا إليه، وكثرة ما أغفِلَ فى الكتابين من الفنَّين عليه.

والعذر بَيِّن، فإنَّ كتابَ «المعلم» لم يكن تأليفًا استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبةُ من مجالسه، وتتلقفه وكدات الألباء، وكذلك «تقييد المهمل»، حال بين الشيخ فيه وبين استيفاء غرضه ما دهمه من مُزْمِن مرضه، فكثرت الرغبات فى تعليق لما يرتضى من تلك الزيادات والتنبيهات، يضم نثرها ويجمع، والقواطع عن الإجابة تقطع، وشغل المحبة التى طوَّقت عُنُق الإنسان تمنع، والرجاء لوقت فراغ ذلك يُشوّفُ ويُطمِع، إلى أن منَّ الله بإحسانه بحل تلك القلادة وزوالها، وفرَّغ البال من عهودها الفادحة وإشغالها، فتوَّجَه الأمر وانقطع العذر، وانبعثت هِمَّةُ العبدِ الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه إلى الإجابة، راغبةً لمولاها جل اسمه فى المعونة وتوخى الإصابة، ثم تردَّدْتُ فى عمله، ورأيت أن إفراد كتابٍ لذلك يقطع عن الكتاب «المُعْلِم» وما ضمَّنه غير موف بالغرض، وإن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنَى له، مع ما قد تقرَّر فى «المُعلم» من فوائد جمَّة لا تُضاهى، ونكت مُتْقَنَةٍ، وقف عندها حسن التأليف وتناهى، فيأتى الكلامُ فى ذلك ثانيةً غير مُفاد وكالحديث المعاد، فاستتبَّ الرأىُ بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه والصلة لإكمال كلامه، فنبدأ بما قاله - رضى الله عنه - ونضيفُ إليه ما استتبَّ وتوالى، فإذا جاءت الزيادة فصَّلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهى منها، ثم عطفنا على سوق ما يليه من قوله، ويتطاردُ الكلام الكلام بيننا نُوبًا بقوة الله وحوله.

وكان فى «المُعْلِم» تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم، فسقناه مساق الأصل، ونظمنا فصوله على الولاء فصلًا بعد فصل، وأنا أتبرأ لقارئه من التعاطى لما لم أحط به علمًا، والإغفال عما لا ينفك عنه البشر سهوًا ووهمًا، وأرغب لمن حقق فيه خللًا أن يصلحه، أو وجد فيه مُغْفلًا أن يبينه ويُفْصِحَه، أو رأى فيه متأولًا أن يُحسن تأويله، أو ألفى فيه محتملًا أن يُوضح دليله. وقد أخذت الكتاب ضِممه، على وفقة تشهد بالإنصاف والاعتراف لذى السبق بسبقه.

ووسمته بكتاب «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، وتحريت فيه بجهدي الصوابَ بفضل الله المنعم، وأودعته من الغرائب والعجائب ما يعرفُ قدره كل معتنٍ بها مُتهمّم، ومن الحقائق والدقائق ما ينير كُل مبهم، وتسير مع كل مُنْجِدِ ومُتْهِم. وإلى الله أرغب أن يجعلنا ممن انتفع بما عُلّم، وهُدى إلى الصراط المستقيم وألهم.

وقد تركنا كثيرًا مما تعلق بعلم الإسناد مما لم يذكره الشيخ الحافظ أبو على، أو ذكره ولم يذكره الإمام أبو عبد الله، إذ غالب ما ذكره فى هذا الباب مما فى كتاب الحافظ أبى على، ولم نتتبعه لاستقصائه فى الكتاب الآخر، لكنا ذكرنا من العلل طرفًا مما لم

يقع فى كتاب الحافظ أبى على، ما هو من شرطه، أو تركه عن غير قصد مما ذكره الإمام أبو على الحسن الدارقطنى فى كتابه المسمى بـ «التتبع والاستدراكات على البخارى ومسلم» الذى حدَّثنا به قراءةً منى عليه القاضى أبو على الحسين بن محمد الصَّدفى عن أبى بكر محمد بن عبد الباقى عن القاضى أبى الغنايم بن الدجاجي عن الدارقطنى.
وحدثني به أيضًا هو وغير واحد من شيوخنا عن القاضى أبى الوليد الباجي عن أبي عبد الله الصوري عن أبى بكر البرقاني عن الدارقطني، إذ لم يكن غرض الحافظ أبى على فى الغالب إلا ذكر ما لم يذكُره، ولولا ذكر الإمام أبى عبد الله لأطراف مما ذكره الحافظ أبو على من ذلك لتركنا الكلام على هذا الفن فى هذا التعليق جملةً، إذ هو باب واسع والتصانيف منه كثيرة موجودة، ولاقتصرنا على الشرح والمعاني دون العلل والأسامي.
وأنا أقدم بين يدي الكلام أسانيدي في هذا الكتاب، ليُعرف أثناءه عند اختلاف الألفاظ من نُضيفُ إليه روايةً أجدُها، والطريق إليه إن شاء الله، وهو المستعان، لا إله غيره، ولا خير إلا خيرُه.

خاتمة التأليف

قال القاضى - رضى الله عنه -: هذا آخر ما جمعناه فى شرح مسلم وتقصيناه وطالعناه من قول الشارحين وأحصيناه، وأضفنا إليه من نظرنا وتخريجنا وتوجيهنا ما هدانا الله تعالى إليه وأوجزنا اللفظ في ذلك وحررناه.
وإلى الله أضرع أن يجعل ما كتبنا من ذلك لوجهه ورضاه وينفعنا به، وينفع من اكتتبه أو اكتسبه، أو طالعه، أو اقتناه، وأن نصلى على سيدنا محمد نبيه وصفيه ويسلم عليه تسليمًا، وعلى آله ومن تبعه واقتفاه.

ترجمته من ويكيفيديا

أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (476 هـ - 544 هـ / 1083م - 1149م). القاضي المالكي. والعلامة والفقيه والمؤرخ العارف بعلوم عصره.

حياته

كان أسلاف القاضي عياض قد نزلوا مدينة «بسطة» الأندلسية من نواحي «غرناطة» واستقروا بها، ثم انتقلوا إلى مدينة فاس المغربية، ثم غادرها جده «عمرون» إلى مدينة سبتة حوالي سنة (373 هـ / 893م)، واشتهرت أسرته بسبتة؛ بالتقوى والصلاح. ولد عياض في سبتة بتاريخ (15 شعبان 476 هـ / 28 ديسمبر 1083م)، وبها نشأ وتعلم، وتتلمذ على شيوخها. جلس للمناظرة وله نحو ثمان وعشرين سنة. وولي القضاء وله خمس وثلاثون، حتى وصل إلى قضاء سبتة ثم غرناطة، فذاع صيته وحمد الناس سيرته.

الرحلة في طلب العلم

رحل عياض إلى الأندلس سنة 507 هـ /1113 م طلبًا لسماع الحديث وتحقيق الروايات، وطاف بحواضر الأندلس التي كانت تفخر بشيوخها وأعلامها في الفقه والحديث؛ فنزل قرطبة أول ما نزل، وأخذ عن شيوخها المعروفين كـ«ابن عتاب»، و«ابن الحاج»، و«ابن رشد»، و«أبي الحسين بن سراج» وغيرهم، ثم رحل إلى «مرسية» سنة 508 هـ / 1114 م، والتقى بأبي علي الحسين بن محمد الصدفي، وكان حافظًا متقنًا حجة في عصره، فلازمه، وسمع عليه الصحيحين البخاري ومسلم، وأجازه

بجميع مروياته. اكتفى عياض بما حصله في رحلته إلى الأندلس، ولم يلبث أن رحل إلى المشرق مثلما يفعل غيره من طلاب العلم، وفي هذا إشارة إلى ازدهار الحركة العلمية في الأندلس وظهور عدد كبير من علمائها في ميادين الثقافة العربية والإسلامية، يناظرون في سعة علمهم ونبوغهم علماء المشرق المعروفين. عاد عياض إلى «سبتة» غزير العلم، جامعًا معارف واسعة؛ فاتجهت إليه الأنظار، والتفَّ حوله طلاب العلم وطلاب الفتوى، وكانت عودته في (7 من جمادى الآخرة 508 هـ == 9 من أكتوبر 1114 م)، وجلس للتدريس وهو في الثانية والثلاثين من عمره، ثم تقلد منصب القضاء في «سبتة» سنة (515 هـ = 1121 م) وظل في منصبه ستة عشر عامًا، وكان موضع تقدير الناس وإجلالهم له، ثم تولى قضاء «غرناطة» سنة (531 هـ = 1136 م) وأقام بها مدة، ثم عاد إلى «سبتة» مرة أخرى ليتولى قضاءها سنة (539 هـ == 1144 م).

مقتله

قتل القاضي عياض في مراكش ودفن بها سنة 544 هـ. ودفن في حي هيلانة مع مولاي علي الشريف في نفس المكان. ويرجع سبب قتله إلى رفضه الاعتراف بابن تومرت الذي ادعى أنه هو الإمام المهدي المنتظر وقد أمر أن يؤلف كتابا يقر فيه أن ابن تومرت المهدي المنتظر. وعند قتله انغرزت الرماح في جسده وقطع أشلاء. وجمع ودفن بدون جنازة ولا غسل كأنه واحد من غير المسلمين، ثم أقطعوا تلك المنطقة للنصارى فبنوا بجوار قبره كنيسة وبعض الدور. وعثر على قبر القاضي عياض سنة 712 هـ في عهد الدولة المرينية والتي أسقطت دولة الموحدين، وفرح الناس والعلماء بذلك الأمر بشدة، وأمر القاضي أبو إسحاق بن الصباغ بتسوية ما حول القبر وإشهاره وإظهاره، واجتمع الناس عنده وصلوا عليه مرات كثيرة.